جامعة القاهرة

كلية الحقوق

رسالة مقدمة إلى كلية
الحقوق بجامعة القاهرة
للحصول على درجة ماجستير
فى الحقوق

المؤسسة التشريعية
فى المغرب
دراسة مقارنة

مقدمة من الطالبة
سميرة بنعمر

لجنة المناقشة والحكم عن
الرسالة مشكلة من :

١- الأستاذ الدكتور / محمد حسنين عبد العال — رئيساً
أستاذ القانون العام ووكيل الكلية للدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة

٢- الأستاذ الدكتور / صلاح الدين فوزي — عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة

٣- الأستاذ الدكتور / محمد محمد بدران — مشرفاً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني، يفقهوا قولي "

سورة طه من الآية ٢٥ - ٢٨

إهـــــــداء

إلى روح والدي رحمه الله
وإلى والدتي أمد الله في عمرها
وبارك فيه.

شكر وتقدير

إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد محمد بدران لإشرافه على هذه الرسالة وتقديم يد المساعدة والعون وإحاطتي بنصائحه وإرشاداته النافعة التي طالما استفدت بها، وعدم بخله علي بوقته لتوجيهي رغم مهامه المتعددة.

إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور محمد حسنين عبد العال والدكتور صلاح الدين فوزي للموافقة على المشاركة في الحكم على هذه الرسالة ومناقشتها رغم أشغالهما الكثيرة.

إلى كل من أحاطني بتشجيعه وعونه في المغرب وفي مصر وأخص بالذكر هنا الأستاذة الدكتورة مليكة الصروخ بكلية الحقوق جامعة محمد الخامس بالرباط، وأيضا جميع أهلي وأصدقائي.

مقدمة

تعتبر المؤسسة البرلمانية من أهم الضمانات الأساسية للديمقراطية ، لذا فهي التعبير عن الإرادة العامة للشعب.

وتاريخيا شكلت أوروبا خلال القرن ١٩ مركزا ساخنا لصراعات البرلمانات ضد استبداد الملوك واضطهادهم للشعوب وذلك في سبيل ترسيخ وتدعيم الفكرة الديمقراطية التي قامت أساسا على ضرورة مشاركة أفراد الشعب في إدارة دفة الحكم وذلك عبر قنوات عديدة .

وهكذا فقد أصبحت هذه المؤسسة تقوم بدور بارز في تشريع القوانين وإقرارها من ناحية ، ورقابتها للسلطة التنفيذية من ناحية أخرى.

ورغم الكتابات العديدة والقيمة المتوفرة حول هذا الموضوع فلا أحد يستطيع أن ينكر القيمة المتجددة لهذا الموضوع ، ولعل هذا هو السبب الأساسي الذي شجع الدارسة على تناول موضوع المؤسسة التشريعية رغم طابعه العام.

فضلا عن ذلك ، فإن معالجة هذا الموضوع ما تزال تطرح عديدا من التساؤلات تتمثل أساسا في أزمة النظام النيابي التي جعلت العديد من الفقهاء يشككون في مدى مصداقية القول بان المؤسسة التشريعية هي التعبير الحقيقي عن إرادة الشعب بحكم أن وظيفة هذا الأخير تقتصر على انتخاب النواب فقط حتى إذا تمت عملية الانتخاب أصبح المجلس هو صاحب السلطة .

ثم وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات فإن السلطة التشريعية تتولى التشريع ، فهل ما زالت هذه السلطة تمارس هذه الوظيفة بمفردها أم يقاسمها الأمر مؤسسة دستورية أخرى ، إذا كان الأمر كذلك فما هي يا ترى المعايير المعتمدة لإجراء توزيع في الاختصاص التشريعي بين المؤسستين .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات رأت الدارسة تناول المؤسسة التشريعية بالبحث والتحليل سواء على المستوى الهيكلي لهذه المؤسسة أو على المستوى الوظيفي لها .

وسوف تقصر الدارسة هذا البحث على المقارنة ما بين البرلمان المغربي والبرلمان المصري بتحديد أوجه الاختلاف وأوجه الالتقاء بين المؤسستين التشريعيتين في كل من المغرب ومصر .

وقد يتساءل سائل عن سبب عدم إدراج الدارسة لنموذج من الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل البرلمان الفرنسي أو البرلمان الإنجليزي ، ضمن هذه المقارنة .

والإجابة تكمن في اقتناع شخصي بأن دراسة المقارنة لا ينبغي أن تكون بين أنظمة تتباعد كليا من حيث ظروفها التاريخية أولا ومستوى النمو الديمقراطي المتواجد بها ،ثانيا .

لكن ليس معنى ذلك عدم الاهتمام بدراسة هذه الأنظمة الديمقراطية والاستفادة من تجاربها المهمة في ترسيخ الديمقراطية .

وانطلاقا مما سبق سوف يكون محور هذه الدراسة مبحثا تمهيديا لتحديد النظام السياسي في المغرب وبابين رئيسيين ثم خاتمة.

الباب الأول يحدد من خلاله الإطار المؤسسي أو الهيكلي للمؤسسة التشريعية في كل من المغرب ومصر .

ويتناول فصلين ، الفصل الأول يخصص لتحديد الكيفية التي نهجها كل من المشرع المغربي والمشرع المصري في تنظيم هذه المؤسسة .

أما الفصل الثاني فيدرج تحته موضوع هيكلة المؤسسة التشريعية في كل من المغرب ومصر ونظام سير العمل بها .

الفهـــــــــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
مبحث تمهيدى : النظام السياسى فى المغرب	٤
الباب الأول	
الإطار المؤسسى للمجلسين النيابيين المغربى والمصرى	١٧
الفصل الأول : تنظيم المجلسين النيابيين فى كل من المغرب ومصر	١٨
المبحث الأول : نظام المجلسين فى كل من مصر والمغرب	٢٠
المطلب الأول : تكوين البرلمان المغربى والبرلمان المصرى	٢٢
الفرع الأول : فيما يتعلق بمجلس النواب ومجس الشعب	٢٢
I كيفية إنتخاب مجلس النواب فى المغرب ومجلس الشعب فى مصر	٢٢
أ – خصائص الانتخاب	٢٤
ب – هيئة الانتخاب	٤١
IIالمراحل الممهدة للعملية الانتخابية	٤٩
أ – التسجيل فى الجداول الانتخابية	٤٩
ب – تحديد الدوائر الانتخابية	٥٩
ج – الترشيح لعضوية المجلس النيابى	٦٦
د – الحملة الانتخابية	٧١
III التصويت	٧٦
الفرع الثانى : مجلس المستشارين ومجلس الشورى	٨٥
١– بالنسبة لهيئة الناخبين	٨٧
٢– أسلوب الأقتراع	٨٩
٣– شروط الترشيح	٩١
٤– العمليات الانتخابية	٩٤
المطلب الثانى : ضمانات استقلال الأعضاء والطعون الانتخابية	٩٥
الفرع الأول : الضمانات المخولة للأعضاء	٩٥

١- اللامسؤولية البرلمانية.....٩٦
٢- الحصانة ضد الإجراءات.....٩٨
الفرع الثاني: الطعون الانتخابية.....١٠٣
المبحث الثاني: تقدير النظام المتبع في كل من المغرب ومصر في تشكيل المؤسسة التشريعية.....١١٤
المطلب الأول: مظاهر نظام المجلسين أو نظام المجلس الواحد في كل من المغرب ومصر.....١١٥
المطلب الثاني: تقديرا للإجراءات المتبعة لفحص الطعون الانتخابية في كل من المغرب ومصر ١٢٣
الفصل الثاني: هيكلة المؤسسة التشريعية في كل من المغرب ومصر ونظام سير عملها.....١٣٥
المبحث الأول: أهمية النظام الداخلي في تنظيم النشاط البرلماني في كل من المغرب ومصر .١٣٦
المطلب الأول: أضواء على النظام الداخلي من الناحية الشكلية ١٣٦
المطلب الثاني: المراقبة التي يخضع لها النظام الداخلي ١٣٩
المبحث الثاني: وسائل العمل البرلماني وقواعد النشاط البرلماني.....١٤٢
المطلب الأول: أجهزة البرلمان المغربي ومجلس الشعب المصري.....١٤٢
المطلب الثاني: قواعد ممارسة النشاط البرلماني ١٦٧

الباب الثاني

الاختصاصات الدستورية للمؤسستين التشريعيتين المغربية والمصرية.....١٨٥
الفصل الأول: ممارسة الوظيفة التشريعية في كل من المغرب ومصر.....١٨٦
المبحث الأول: الجهات المتولية للوظيفة التشريعية في كل من المغرب ومصر ١٨٩
المطلب الأول: مشاركة الحكومة السلطة التشريعية في عملية التشريع ١٩٢
الفرع الأول: مجال الوظيفة التشريعية والسلطة التنظيمية ١٩٥
١- مجال القانون ١٩٦
٢- مجال التنظيم.....٢٠٥
الفرع الثاني: المشاركة في مراحل العملية التشريعية ٢١٢
الفرع الثالث: ممارسة الوظيفة التشريعية من خلال المراسيم بقوانين أو القرارات بقوانين ٢٣٦

المطلب الثاني: الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة أثناء غياب البرلمان.....٢٤٦
الفرع الأول: الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في فترة ما بين الولايات التشريعية.....٢٤٧
الفرع الثاني: الاختصاص التشريعي في حالة الحل ٢٥٢
المبحث الثاني: الاختصاص التشريعي في المجال المالي ٢٦٠
المطلب الأول: الوظيفة المالية للبرلمان المغربي وفقا للمقتضيات الدستورية والأنظمة الداخلية٢٦٢
المطلب الثاني: الاختصاص المالي لمجلس الشعب المصري ٢٧١
الفصل الثاني: الاختصاص الرقابي للمؤسسة التشريعية في كل من المغرب ومصر.....٢٨٤
المبحث الأول: الوسائل الرقابية المتاحة للمؤسسة التشريعية بهدف الحصول على معلومات٢٨٦
المطلب الأول: وسائل الرقابة المشتركة بين البرلمان المغربي ومجلس الشعب المصري ٢٨٦
١- الأسئلة ٢٨٧
٢- لجان تقصي الحقائق ٢٩٢
المطلب الثاني: الوسائل الرقابية غير المشتركة ٢٩٥
١- طرح موضوع عام للمناقشة ٢٩٦
٢- إبداء الرغبات.....٢٩٧
المبحث الثاني: وسائل رقابية تؤدي إلى المسؤولية الوزارية ٢٩٩
المطلب الأول: الاستجواب في الدستور المصري 'INTERPELLATION'.....٣٠٠
المطلب الثاني: المسؤولية الوزارية في كل من المغرب ومصر ٣٠٥
خاتمة البحث.....٣٢٦
ملحق: دستور المملكة المغربية
المراجع
الفهرس